كلمة ونص

ميشيل خياط

ارحموا طلاب الشهادات الثانوية

تتوالى الإجراءات والتعليمات والقرارات والاقتراحات التي تنغص على طلاب الشهادات الثانوية، مع اقتراب موعد إنجازها، كأنها أول امتحانات في تاريخ سورية.

ففي أعقاب الانتكاسة النفسية التي نجمت عن الامتحان التصفي المؤقتم لمادتي الرياضيات والفلسفة لطلاب الشهادة الثانوية، العلمي والأدبي، وقد أدت إلى خيبة أمل واهتزاز ثقة المتفوقين بأنفسهم، تفاجأ بقرار جديد لوزارة التربية بتخصيص «باركود» لكل طالب في امتحانات الشهادة الثانوية يلصق على ورقة الامتحان في كل مادة.

ولقد تساءل الأولياء قبل الطلاب، عن معنى «الباركود»..!! وهو رموز ورسوم وأرقام، يفهمها الحاسب «الكمبيوتر»، وغالباً ما يستخدم في الصناعة ويطبع على المنتجات المتنوعة الصغيرة والكبيرة، ويقول أحد المسؤولين في وزارة التربية: الهدف منه عدم العبث بالأوراق الامتحانية والتأكد من حضور الطالب للامتحان وإنهاء مشكلات حضور الطلاب وغيابهم وتسريع صدور النتائج.

ومن المؤسف أن الذين يحاولون الإيحاء بأن هذه أول امتحانات في تاريخ سورية الحديث والمعاصر يتجاهلون وجود أرشيف إلكتروني قرأنا فيه أنه في الشهر الأول من عام ٢٠٢٠، قال وزير التربية الأسبق عماد العزب: إن نجاح مشروع الباركود بصفته برنامج طباعة واحتساب وأتمتة للعملية الامتحانية، ويحد من تدخل العنصر البشري، سيشكل منعطفاً في عملية الامتحانات في الجمهورية العربية السورية، انتهوا جيداً، قبل هذا الكلام في عام ٢٠٢٠، وروى مدرسون أن تطبيقه في الامتحانات التصفية أدى إلى فوضى وتأخير نصف ساعة على الأقل لمطابقة الأسماء والأرقام.

وألغي المشروع، وكان ملحاً دراسة أسباب فشله، وإجراء تجارب عليه حتى لا يحدث إرباكات في الامتحانات القادمة، وبعيداً عن قرار الباركود، المبهم لدى شريحة واسعة من الناس بمن فيهم الطلاب، الذين يقلقهم أمره ويتخوفون منه لأنهم لا يعرفون شيئاً عنه، ثمة سيل جارف من التعليمات والقرارات والتنبيهات التي تلفت الانتباه إلى القانون رقم ٤٢ لعام ٢٠٢٣، وقد نص على عقوبات صارمة، لا علاقة للطلاب بها، فهو موجه لمن يتدخلون في الامتحانات ولمن يساعدون على الغش.

وعقدت عدة ندوات تلفزيونية حوله في حشد إعلامي قل نظيره، طالما تمنيناه للتشجيع على اختيار المدرسة المهنية والإعلاء من شأن التعليم المهني، المنقذ للطلاب من البطالة وللوطن من أزماته الاقتصادية والمعيشية.

تعبئة إعلامية مذهلة أغلب سدنتها ممن أشرفوا سابقاً على الامتحانات العامة للشهادات، قبل صدور هذا القانون الذي نجلّ ونحترم، لكننا لا نستطيع أن نتجاهل أن الامتحانات كانت قبله محكومة بأنظمة وقرارات وقوانين صارمة أيضاً، لكن تنفيذها لم يكن ١٠٠ بالمئة وفي مثل هذه المسائل الجوهرية فإن نسبة ١٠٠ بالمئة مطلوبة ولا غنى عنها.

ونأمل أن يحظى القانون ٤٢ بالتنفيذ الكامل لبنوده ومواده. يتأثر الطلاب في سياق رخصهم المحموم إلى تحصيل أعلى العلامات، بمثل هذه التعليمات والتوجيهات، التي ينبغي أن تبقى داخلية وأن توجه إلى المعنيين بها بشكل أساسي، آخذين بعين النظر أن طلاب الشهادات الثانوية ذوو نفوس هشة وأرواح متعبة.

ثالثاً: لم يقتصر الأمر على وزارة التربية، فقد دخلت على الخط وزارة التعليم العالي، ممثلة بوزيرها الذي نُقل عنه سعيه إلى تطوير القبول الجامعي ووضع معايير جديدة تحقق الرغبة والميول كوضع معايير إضافية للقبول في كلية العلوم السياسية.

والغريب أن مثل هذا الكلام كرره وزير تعليم عال سابق في الكلية ذاتها قبل سنوات، ونعرف أنه تجرى مقابلات شفهية للقبول الجامعي في عدد كليات، وثمة امتحانات عملية في كليات أخرى مثل هندسة العمارة والفنون الجميلة.

فهل تتجه النية نحو توسيع الدائرة، وامتحان رغبات وميول ومعلومات القادمين الجدد إلى الجامعات؟

إذا صح ذلك فهو خطأ في العام الحالي، فأنتم تعرفون أن جبل المويايات لم يعد يقرأ كما لم يعد يطلّع.

أعطوا هذا الجيل فرصة سنة على الأقل ليحضر للمعايير الجديدة، كتحضيره للحصول على أعلى العلامات.

افعلوا ذلك كي لا يردد الطلاب وأهاليهم أن دورة عام ٢٤ مشؤومة ومنحوسة.

استبشوها الأمل والتفاؤل والراحة النفسية، فهؤلاء هم عماد المستقبل.. ارحموهم.

عضو مكتب تنفيذي لـ«الوطن»: استنفار لتأمين وحماية امتحانات الشهادات العامة

إعفاء التربية من تقنين الكهرباء خلال الامتحانات وتأمين المحروقات اللازمة لعملها

فادي بك الشريف

طلب كتاب صادر عن وزارة التربية، إعفاء الوزارة ومديريات التربية في المحافظات من تقنين الكهرباء طوال فترة الامتحانات، وتأمين المحروقات اللازمة لوزارة التربية ومديريات التربية لإجراء الامتحانات، وحماية منظومة العمل الامتحاني الإلكترونية، وتأمين شبكة الاتصالات «الإنترنت» ولجميع المحافظات، وتسهيل عملية قطع الاتصالات في الأوقات التي تحددها وزارة التربية، وقطع الإنترنت في الأوقات التي تحددها الوزارة.

وأكد الكتاب الصادر عن الوزير محمد عامر المارديني حصلت «الوطن» على نسخة منه ضرورة تأمين كل مستلزمات العملية الامتحانية لجهة عمل الوزارات بالشكل المطلوب، ذاكراً أن المطلوب من وزارة الإدارة المحلية ممثلة بالمحافظين تأمين وسائل النقل الكافية.

كما تم تأكيد تأمين الوقود لسيارات مديرية التربية لتوزيع مغلفات الأسئلة صباحاً من دوائر الامتحانات إلى المراكز الامتحانية، وترفيق سيارات أوراق الإجابة من المراكز الامتحانية إلى دائرة الامتحانات، وتسهيل عملية ترفيق السيارات في أثناء عملية تبادل أوراق الإجابة بين المحافظات، إضافة إلى توجيه الجهات المعنية لمنع أي تجمعات أو وقوف سيارات أمام المراكز الامتحانية.

وحدد الكتاب الدور المطلوب والملموس من وزارة الداخلية ممثلة بقادة الشرط والمناطق والنواحي، بحراسة مركز امتحانات المزة المركزي، وحراسة مركز مناقشة السلام بدمشق، إضافة إلى حراسة المراكز الامتحانية، وحراسة مراكز طباعة الأسئلة الامتحانية ودوائر الامتحانات وحراسة مراكز التصحيح.

كما أكد التنسيق بين مختلف الجهات المعنية على صعيد ترفيق مغلفات الأسئلة من دائرة الامتحانات «مركز طباعة الأسئلة الامتحانية وحفظها» إلى المراكز الامتحانية صباحاً والعودة بأوراق الإجابة بين المحافظات، وترفيق أوراق الإجابة بين المحافظات وفق خطة التبادل التي تصدر لاحقاً.

كما شدد على عدم السماح بالتجمعات أمام المراكز الامتحانية أو ركن السيارات أمام المراكز الامتحانية، وتقديم الدعم والمساعدة لوصول مغلفات الأسئلة الامتحانية إلى المراكز الامتحانية في الوقت المحدد، وحراسة عملية إرسال أوراق الإجابة من مديريات التربية إلى الوزارة.

ونوه الكتاب بدور وزارة الصحة على صعيد تقديم الدعم منظومة العمل الصحي التربوية من خلال المراكز الصحية ومديرية الصحة في المحافظة، ومساعدة مديريات التربية دوائر الصحة المدرسية بالقيام بالإجراءات المطلوبة وفق الاتفاق بين وزارتي التربية والصحة لتأمين العملية الامتحانية من الناحية الصحية، وتقديم الدعم من الأطباء والمراكز الصحية من مديريات الصحة لخدمة العملية الامتحانية، إضافة إلى تزويد مديريات التربية بما يلزمها من أدوات.

وأشار الكتاب إلى أن المطلوب من وزارة المالية، تعويض فرق الأسعار بين عام ٢٠٢٣ وعام ٢٠٢٤ لمصلحة الامتحانات في وزارة التربية لعام ٢٠٢٤م، منوهاً بدور الجهات المعنية بتأمين نقل أوراق الإجابة بأمان.

وأوضح عضو المكتب التنفيذي لقطاع التربية في محافظة دمشق نديم دحدل وجود تعميم حكومي بضرورية سير العملية الامتحانية بالشكل المطلوب وتأمين كل المستلزمات، علماً أن الامتحانات الثانوية تبدأ اعتباراً من ٢٦ الشهر الجاري بمادة الفيزياء ولغاية ١٣ الشهر القادم، في حين تبدأ امتحانات «الإعدادي» بـ٢٧ الشهر الجاري بمادة الاجتماعيات ولغاية ١٢ حزيران القادم.

مراكز طبية وسيارات إسعاف قريبة

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد دحدل الجهوزية الكاملة، منوها باستنفار جميع كوادر المحافظة ومديرياتها المعنية بمتابعة من محافظ دمشق لجهة تأمين المحروقات لمختلف الآليات، كما تم التنسيق مع مدير اتصالات دمشق بتأمين الاتصالات على مدار ٢٤ ساعة باستثناء الأيام التي يتم فيها قطع الاتصالات بطلب من التربية.

وأشار عضو المكتب التنفيذي إلى وجود مراعاة للوضع الكهربائي ولحظها خلال فترة الامتحانات، إضافة إلى توجيه كتاب إلى قيادة الشرطة بناء على كتاب وزيرة الإدارة المحلية بتأمين السلامة لعملية نقل الأسئلة وحماية المراكز الامتحانية ضمن إطار التنسيق بين مختلف الجهات المعنية ودورها المهم، مع وجود مراكز طبية وسيارات إسعاف قريبة.

محافظ الحسكة لـ«الوطن»: التعامل مع الطالب بهدوء ورفق وموضوعية وضمير تربوي أبوي

مدير فرع هيئة الرقابة: تفتيش قضائي قبل الامتحان

الحسكة- دحام السلطان

أكد محافظ الحسكة لؤي محمد صيّوح أن امتحانات شهادتي التعليم الثانوي والأساسي، هي تحد وطني كبير ومهم، ويجب أن يكون الدور تجاهها مشتركاً ومتكاملاً ومنوطاً بكل من هو معني بالعملية الامتحانية، مشيراً إلى أن أعداء الوطن يحاربون أيضاً التعليم وبحرب تُضاف إلى سلسلة الحروب الظالمة التي يشنونها على سورية، ولذلك فإن النصر مطلوب على كل من يشن ويرتكب ويمتهن جرائم ثقافة التجهيل وإغلاق المدارس ودور العلم، يُضاف إلى ذلك الانتصار العسكري والسياسي الذي حققه الوطن على مختلف الجبهات.

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش اجتماعه بالأسرة التربوية المعنية بالعملية الامتحانية، أكد صيوح ضرورة الالتزام بالتعليمات الناظمة للعملية الامتحانية، وتحديد الضوابط والمسؤوليات في المراكز والقاعات الامتحانية، لاسيما الالتزام بما نص عليه القانون رقم ٤٢، مؤكداً تذليل العقبات وكل الصعوبات والعمل بروح الفريق الواحد من منطلق المنظار الإيجابي والابتعاد عن الشخصنة لتحقيق العدالة المطلوبة حرصاً على مستوى التعليم وسلامة مخرجاته من خلال التعامل مع العملية الامتحانية وفق ضوابط الواجب المهني الدقيقة، وبالطريقة المناسبة والمطلوبة وبشكل هادئ وانسيابي.

ودعا صيوح القائمين على العملية الامتحانية في المراكز والقاعات إلى التعامل مع الطالب بهدوء ورفق ولطف وعقلانية موضوعية وبضمير تربوي أبوي، وبأداء استثنائي يتناسب والظرف الاستثنائي الذي يمر على البلاد، من خلال تأمين الراحة النفسية والهدوء وإيجاد الطقس الامتحاني اللائق المطلوب للطالب.

من جهته لفت أمين فرع الحزب تركي عزيز حسن إلى أن الامتحانات تعتبر أهم مخرج للعمل التربوي، الذي يبدأ من التلميذ والطالب نفسه ويمر بالأسرة وينتهي بالتربية، مؤكداً ضرورة استثمار وقت العمل لإنجاح العملية التربوية من خلال خوض الامتحانات واجتيازها بنجاح، وتطبيق التعليمات الناظمة المرتبطة بالعملية الامتحانية التي ينبغي ضرورة التعامل معها معاملة تربوية أبوية أخلاقية إنسانية تعمل على إنجاحها وتضاف إلى عملية إنجاح نتاج التعليم، بعيداً عن اتباع سياسة الزجر والتعالي، كي تكون المخرجات سليمة وناجحة على غرار النجاحات التي تحققت في السنوات الماضية.

وأكد رئيس فرع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش عامر سليمان، ضرورة الالتزام بالتفتيش القانوني قبل بدء اليوم الامتحاني، ومعالجة وضع الطلاب والتلاميذ المحرومين من التقدم إلى العملية الامتحانية، بالتأكد من قانونية وضعهم قبل بدء اليوم الامتحاني وليس خلال تقدمهم للمادة على حساب المدة الزمنية المخصصة لها.

وخلال الاجتماع شرحت مديرة التربية إلهام صوركان التعليمات الخاصة بالعملية الامتحانية، مؤكدة الالتزام بالتعليمات الوزارية والقانون رقم ٤٢ الخاص بالعملية الامتحانية، لردع ومعاقبة كل من يقوم بمخالفة التعليمات الامتحانية، والعمل على تلافي الصعوبات وتذليلها التي واجهت العملية التربوية التي مرت خلال سنوات الحرب على البلاد.

وبينت أن عدد المسجلين للتقدم إلى العملية الامتحانية بلغ ٢٢٨٥٤ طالباً وطالبة، وبفارق نقص ٢٣٨٦ طالباً وطالبة مختلف الشهادات عن العام الماضي، موزعين على ٢١١ مركزاً امتحانياً، على مستوى مركز مدينة الحسكة ومركز مدينة القامشلي وريفها.

وأشار نقيب المعلمين عبد الرزاق الحجي إلى أن الطالب أمانة بين أيدينا كمعلمين، والامتحان هو حصيلة جهده ومتابعة أسرته ورعاية المؤسسة التربوية له، منوهاً إلى أن النجاح هو عملية متكاملة وتتم بتضافر جهود الجميع من المعنيين بالعملية الامتحانية، وهذا يأتي من منطلق ضرورة التعامل بروح أبوية وتربوية، ومن خلال توخي الدقة والحذر لتجنب الأخطاء وعدم الوقوع بها كالتي حصلت العام الماضي!

رسالة إلى الحكومة..

القطاع المصرفي والمالي يفقد موظفيه بالاستقالات والتقاعد

السويداء- عبير صيموعة

أكد رئيس نقابة عمال المصارف في اتحاد عمال السويداء محمود جزان أن النقص بالكوادر العاملة ضمن القطاع المالي والمصرفي واقع موجود فرض بدوره زيادة في الأعباء على العاملين ضمنه، لافتاً إلى أنه من منطلق دور التنظيم النقابي في الحفاظ على القطاع العام يتابع مكتب النقابة شؤون العاملين في كل القطاعات ومن ضمنها مديرية مالية محافظة السويداء التي تقدم مختلف الخدمات للإخوة المواطنين لإنجاز معاملاتهم.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف جزان: لوحظ في العامين الأخيرين كثرة الاستقالات في المديرية والتي كان لها انعكاسها على سير العمل إذ بلغ عدد المستقيلين منذ عام ٢٠٢٢ ولغاية الشهر الرابع من العام الحالي ٢٧ استقالة وعدد المتقاعدين ١٣ متقاعداً والمتوفون عدد ٣ ومن هم بحكم المستقيل عدد ٣.

جزان أشار إلى أن المسابقة المركزية الأخيرة والتي رفدت المالية بعدد من العاملين الجدد لم تف بالغرض من حيث العدد وخاصة أن المتقاعدين والمستقيلين هم من ذوي الخبرة المتراكمة عبر سنوات عملهم، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى إجراء مسابقة جديدة ترفد مديرية المالية بالعاملين ومن كل الفئات.

ولفت إلى أن الواقع الوظيفي الذي تعاني منه مديرية المالية من أعداد الاستقالات والمتسربين يندرج على كل فروع المصارف في المحافظة التي بدأت بورواها تفقد العاملين من أصحاب الخبرات المصرفية فضلاً عن وجود عشرات الطلبات بالاستقالة والذي انعكس سلباً على العاملين وزاد من ضغط العمل.

بدوره رئيس مجلس السويداء هاني أيوب أكد في تصريح لـ«الوطن» أن النقص بالكوادر العاملة يندرج على جميع الدوائر والمؤسسات والذي تعود أسبابه الأساسية إلى الوضع المعيشي الذي لا يتناسب مع الدخل، إضافة إلى عدم وجود محفزات تدعم العمل سواء كان من التعويضات أو الأجور التي يذهب الجزء الأكبر منها كبدل لإيجار النقل، الأمر الذي أدى إلى تقديم الاستقالات بشكل ملحوظ ضمن القطاعات كافة.

وأكد حاجة كل القطاعات إلى العمالة الشابة التي لا يمكن تأمينها إلا بتفعيل المعاهد الفنية والتقنية والمساحة والمراقبين الفنيين والمعاهد الصحية والتمريضية والمعاهد المصرفية الملتزمة التي تضمن توجيه تلك الكوادر إلى العمل الوظيفي مباشرة دون اللجوء إلى مسابقات واختبارات لم تحقق الغاية منها، مضيفاً: ليبقى السؤال إلى متى سنقوم بتعليم الشبان وتأهيلهم وتصديرهم إلى الخارج بحثاً عن فرصة عمل.

ولفت أيوب إلى مطالبة اتحاد العمال المستمرة لرئاسة الحكومة بضرورة تثبيت العمال المؤقتين لعدم وجود أي تكلفة إضافية لأن كتلة رواتبهم مدفوعة مسبقاً ويجب تثبيتهم نتيجة تدريبهم وترسمهم في العمل وخاصة عمال الإنتاج في المعامل (الأحذية –السجاد –التقطير) والمصالح العقارية والأفران وعمال الآبار نظراً للحاجة الماسة لهم كعمال فنيين متدربين، موضحاً أن العامل المؤقت لا يشعر بالاستقرار النفسي ضمن عمله، كما أنه محروم من كل المزايا الوظيفية التي يتمتع بها العامل المثبت وأهمها التعويضات.

مشيراً إلى أنه للحفاظ على الكوادر العمالية ومنع تسربها أكد الاتحاد مراراً وتكراراً وفي جميع اللقاءات والمؤتمرات ضرورة اتخاذ القرارات الحاسمة من الجهات المعنية كافة والتي تقضي برفع الأجور بالضرورة، إضافة إلى زيادة تعويضات طبيعة العمل مع ضرورة الإسراع بحسم القضايا الأكثر إلحاحاً وهي قضية إقرار نظام الحوافز وقضية النقل الجماعي للموظفين وإلا فإن مؤسسات كثيرة سيتم إفراغها من كوادرها.

مطالبات بإلغاء الـGps لغياب الشبكة.. ومخاوف من توقف سيارات الخدمة عن العمل

أزمة النقل تتفاقم في القنيطرة!

القنيطرة - خالد خالد

اشتكى الكثير من أبناء القنيطرة من استعصاء حل أزمة النقل وعدم قدرة المحافظة على ضبط الأمور وإنهاء معاناة المواطنين اليومية «طلاب، موظفين، عساكر، وخاصة على خط القنيطرة – دمشق، وريف المحافظة الجنوبي نتيجة غياب الآليات وسوء التنظيم في أحيان كثيرة.

ورأوا أن المعاناة ستبقى قائمة وطويلة ولن يجد المعنيين حلاً أو طريقاً للخروج من هذا الواقع الصعب الذي يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، ورغم تفاؤلهم بتركيب أجهزة الـGps إلا أن ذلك كان وبالاً على المواطنين، والسبب أن الأجهزة تتوقف عند غياب الشبكة لأمور فنية وتقنية وتعرضها للتشويش، مؤكدين أنه رغم جولات المحافظ على مركز الانطلاق ولقائه السائقين والنقابة والمواطنين، إلا أن تلك الإجراءات لم تؤت ثمارها والواقع يقول «مكانك راوح »!؟

بالمقابل طالب الكثير من السائقين باستثناء المحافظة من تطبيق الـGps لأسباب تقنية وعدم قدرة الفنيين على معالجة الأمر، حيث إن تلك الأجهزة لا تعمل بريف المحافظة الجنوبي وبالمناطق الواقعة على طول خط وقف إطلاق النار مع العدو الصهيوني وتتعرض للتشويش بشكل دائم.

وافترح هؤلاء السائقون في حال عدم قدرة الفنيين على معالجة غياب الشبكة وحالات التشويش العودة إلى النظام الذي كان معمولاً به في السابق وتحديد كميات المحروقات المخصصة لهم «للخطوط الداخلية ١٧ ليتراً والخارجية ٢٠ ليتراً».

ولعل المعاناة من تطبيق أجهزة الـGps لا تقتصر على سائقي القطاع الخاص، وإنما شملت أيضاً آليات الجهات الحكومية، كشركة الكهرباء وغيرها التي لديها ورشات وآليات تجوب كل مناطق المحافظة ولكن أجهزة الـGps لا تعطي المسافة الفعلية المقطوعة بسبب غياب الشبكة عن مناطق كثيرة، وبالتالي تلك الآليات ستتوقف عن الخدمة لأن الكميات المحددة لها قليلة ٥ ليترات أو ٧ ليترات، وهذه الكميات تم تحديدها بموجب أجهزة الـGps.

مصدر في محافظة القنيطرة أكد أن موضوع التشويش وغياب شبكة تم طرحه على وزير النفط خلال زيارته الأخيرة إلى محافظة القنيطرة قبل عيد الفطر، وتم الوعد بإرسال لجنة فنية مختصة لدراسة الموضوع، كما تم التواصل مع وزير النفط من محافظ القنيطرة للتأكيد على إرسال اللجنة المذكورة، ومازالت المحافظة تتابع تلك الأزمة لمعالجة الأمور الفنية المتعلقة بأجهزة الـGps.

وأكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل حسن حمدي بكر الجهود التي تبذلها لجنة نقل الركاب لتخديم المواطنين على كل الخطوط بالشكل المطلوب وتأمين تنقل أبناء المحافظة على الخطوط الخارجية والداخلية، مبيناً السعي الحثيث للجنة لوضع خطة عمل مناسبة لتخديم كل الخطوط في المحافظة، ومتابعة إلزام الميكروباصات بالوصول إلى آخر الخطوط المخصصة لها.